الأهرام

المصدر: الاهرام

التاريخ : ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٤

«الكويز».. متهم أم بريء؟ [٣]

فرص عمل جديدة بعد تطبيق «الكويز»

■■ تساؤلات وعلامات استفهام كثيرة ومتعددة لاتزال عالقة فى أذهان الرأى العام بشأن «الكويز» وهل هو طوق نجاة للصناعة المصرية أم أنه عكس ذلك؟! وكيف يمكن استثمار مميزات «الكويز» لحل المشاكل المتراكمة فى إطار إعادة تأهيل شاملة للصناعة الوطنية لتصبح بحق قادرة على اقتحام الاسواق العالمية سواء أكانت اسواق امريكية أو غيرها.. بمميزات تفضيلية ام بدونها؟!

كل هذه التساؤلات وغيرها وضعناها أمام المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة الخارجية والصناعة المستول عن النهوض بالصناعة المصرية وحل مشاكلها وسط أجواء منافسة شرسة فى الأسواق العالمية أو حتى المحلية بعد أن دخلت «الجات» إلى حيز التطبيق وانخفضت الرسوم الجمركية إلى أدنى مستوياتها ولم تعد «الحماية» لغة صالحة فى العصر الحالى وأصبحت اللغة البديلة هى القدرة على المنافسة فى حلبة مصارعة مكشوفة للجميع بعيدا عن الشعارات الجوفاء.

وردا على الضجة التى يفتعلها البعض حول «الكويز» بدأ المهندس رشيد محمد رشيد حواره قائلا: هذه ضجة مفتعلة جملة وتفصيلا فالكويز بروتوكول يضمن للمنتجات المصرية ميزة تفضيلية عاجلة فى السوق الأمريكية دون تقديم أى مقابل من الجانب المصرى للجانب الأمريكى مما يحقق لنا تفادى التأثيرات السلبية الناجمة عن إلغاء نظام الحصص فى تجارة المنسوجات والملابس اعتبارا من بداية العام المقبل.

هذا هو البروتوكول ولاتوجد به بنود سرية فهو اتفاق تجارى بحت لايمكن تضمينه بنودا سرية لأن الاتفاقات التجارية لاتسمح طبيعتها بذلك وكل ماجاء فى الاتفاق ستتم ترجمته إلى ممارسات تجارية بمجرد بدء التطبيق بكل شفافية ووضوح.

سألته: هل يتضمن الاتفاق اشتراطات معينة مثل مشاركة رؤوس الأموال الإسرائيلية فى المشروعات الصناعية أو استقدام عمالة من هناك بما يؤثر على العمالة المصرية؟!

أجاب المهندس رشيد محمد رشيد: لقد وقعنا الاتفاق حرصا على مصالح العمالة المصرية وفتح فرص عمل حقيقية أمام الآلاف منهم قريبا، وليست هناك اشتراطات من هذا النوع فلايشترط مشاركة رؤوس الأموال الإسرائيلية فى المشروعات الصناعية المقامة فى المناطق المؤهلة، كما لايشترط استخدام عمالة إسرائيلية مشيرا إلى حرص الحكومة الكامل بالتنسيق مع رجال الأعمال والمنتجين على استخدام العمالة المصرية فى المقام الأول لأن لدينا منها عمالة مدربة وتمتلك خبرات كبيرة خاصة فى قطاع المنسوجات، ولدينا مميزات تنافسية فى هذا المجال تفوق الدول المجاورة، كما أننا لسنا بحاجة إلى العمالة الآسيوية مثلما حدث فى الأردن لأن الأخيرة تستورد عمالة ونحن نصدر عمالة.

قلت: ولماذا رفضت مصر توقيع هذا الاتفاق منذ منتصف التسعينيات ووافقت على التوقيع فى هذا التوقيت بالذات؟!

أجاب: فعلا هذا الاتفاق كان مفروضا علينا منذ النصف الثانى من التسعينيات إلا أن نظام الحصص كان يغنينا عن التوقيع عليه ، ومع إلغاء نظام الحصص بعد دخول الجات حيز التطبيق فى الأول من يناير المقبل كان لابد من التوقيع وإلا كانت هناك مخاطر حقيقية على الصناعة المصرية وعلى الأخص صناعة النسيج التى يقدر حجم الأصول بها حوالى ١٥ مليار جنيه، ويعمل بها أكثر من مليون عامل، فالاتفاق هو البديل أمام الصادرات المصرية للنفاذ إلى السوق الأمريكية بدون جمارك، ومن يريد الاستفادة منه فأهلا وسهلا، ومن لايرغب فأمامه البدائل الأخرى المتاحة لكل المصدرين فى السوق الأوروبية أو العربية أو دول الكوميسا أو حتى الأسواق الأمريكية.

وأضاف: «الكويز» فرصة يجب اغتنامها لتحقيق مانصبو إليه من زيادة معدلات النمو وزيادة فرص العمل، من خلال زيادة معدلات التصدير وزيادة القدرة التنافسية للصناعة المصرية للوصول بها إلى العالمية.

تأهيل الصناعة

سألته: إذا كانت «الكويز» قد أعطت ميزة نسبية للصناعات المصرية فهل هناك خطوات محددة من جانب وزارة الصناعة للنهوض بالصناعة الوطنية بحيث تكون قادرة على المنافسة وحدها ودون مساندة من أحد؟!

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

اجرى الحوار:

عبد المحسن سلامة

■ رشيد محمد رشيد

المهندس رشيد محمد رشيد
وزير التجارة الخارجية والصناعة:

أجاب المهندس رشيد محمد رشيد: كل مانقوم به من عقد اتفاقات ثنائية أو اتفاقات دولية متعددة الأطراف يأتى لصالح اتاحة فرص أوسع للتصدير.

ولكن إذا لم يكن لدينا مانصدره وبالمواصفات والأسعار المناسبة فلن نستفيد أبدا من مثل هذه الاتفاقيات سواء مع الدول العربية أو الأجنبية ونحن ندرك هذا تماما ولذا فإن قضيتنا الاساسية والمحورية التى نتبناها فى وزارة التجارة الخارجية والصناعة هى زيادة القدرة التنافسية للصناعة المصرية للوصول بها إلى مستوى العالمية وترتكز خطتنا فى هذا المجال على عدة آليات تشمل تطوير وتحديث المواصفات القياسية المصرية لتتواكب مع التطورات العالمية بما يتيح للصناعة المصرية القدرة على الانتاج بجودة عالمية.

وقد خطونا خطوات جادة فى هذا المجال إلا أننا نحتاج إلى تطوير منظومة المواصفات القياسية والجودة ، مشيرا إلى أن آليات النهوض بالصناعة المصرية تشمل توفير وتسهيل الحصول على التمويل اللازم والمناسب لقطاع الصناعة لنتمكن من استخدام أحدث التكنولوجيا والمعدات والآلات، هذا بالاضافة إلى تشجيع ودعم الابتكار والتصميم الصناعى باعتبار انه يمثل القيمة المضافة الحقيقية للصناعة على مستوى العالم حاليا.

ونؤكد دائما أن قضية الصناعة المصرية الملحة هى التحديث والتطوير الشامل لتضع الانتاج الصناعى المصرى على طريق العالمية ولنكون قادرين على المنافسة دون الحاجة إلى البحث عن مميزات تفضيلية، ولكن للأمانة لابد أن نعترف أن ذلك ليس سهلا وإن لم يكن مستحيلا فلدينا فعلا رؤية واضحة لتحقيق هذا الهدف ترتكز على آليات محددة، كما اننا انتهينا من إعداد أوراق العمل الخاصة بالسياسات الصناعية القطاعية للنهوض بها وحل مشكلاتها حلا جذريا وتحديد دور الحكومة ويأتى على رأس هذه القطاعات الصناعية صناعة المنسوجات والملابس وهى من أعرق الصناعات المصرية ولم نكتف بوضع رؤية إصلاح وتطوير العمليات الصناعية لقطاع المنسوجات والملابس وحل المشكلات التمويلية بها، بل وضعنا حلولا شاملة لكل مايتعلق بهذه الصناعة ابتداء من القطاع الزراعى وتجارة القطن والتى تمثل عناصر أساسية لصناعة المنسوجات والملابس، كذلك عمليات تدريب العمالة والحصول على التمويل المناسب من الجهاز المصرفى وتخفيض تكلفة الانتاج وإزالة الاعباء المالية، وإن شاء الله سنبدأ العام المقبل تنفيذ هذه الآليات.

ولايتوقف هذا الأمر على صناعة النسيج فقط لكنه يمتد إلى مختلف القطاعات الصناعية الأخرى.

● وماذا عن المتعثرين فى قطاع الصناعة وحل مشاكلهم؟

أجاب: بدأنا فعلا بالتنسيق مع البنك المركزى وبقية الجهاز المصرفى فى التوصل إلى حلول عملية للتعثر فى القطاع الصناعى تهدف فى جملتها إلى اعادة تشغيل أكبر قدر من الطاقات الصناعية المتعطلة سواء فى المدن الصناعية الكبرى أو المحافظات الأخرى، وعلى جانب آخر للتوصل إلى أساليب سهلة وميسرة وملائمة لتمكين القطاع الصناعى من الحصول على التمويل اللازم والمناسب من الجهاز المصرفى.

بعد ذلك وحينما تتحقق خطط النهوض بالصناعة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية